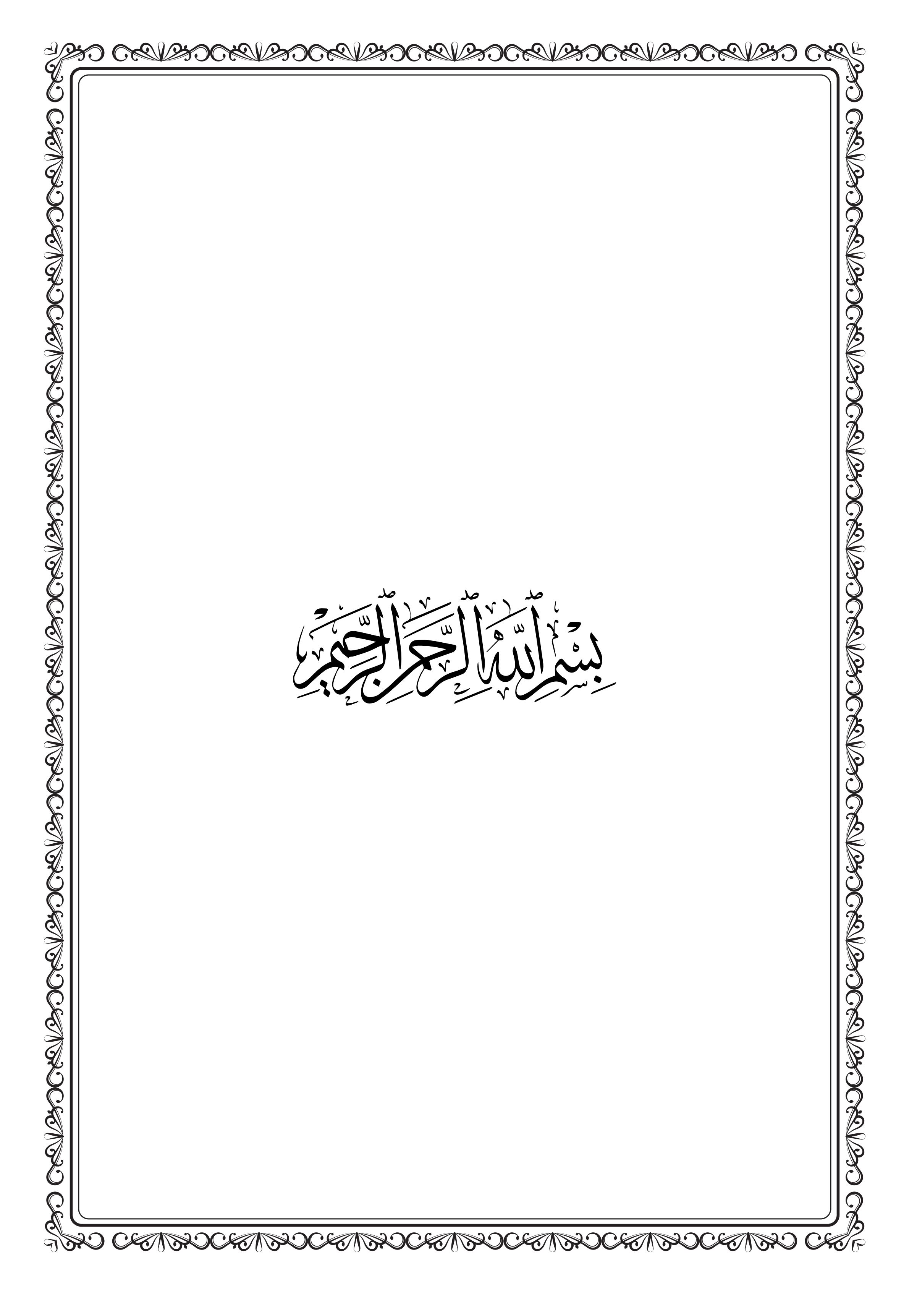
المُعَلّى

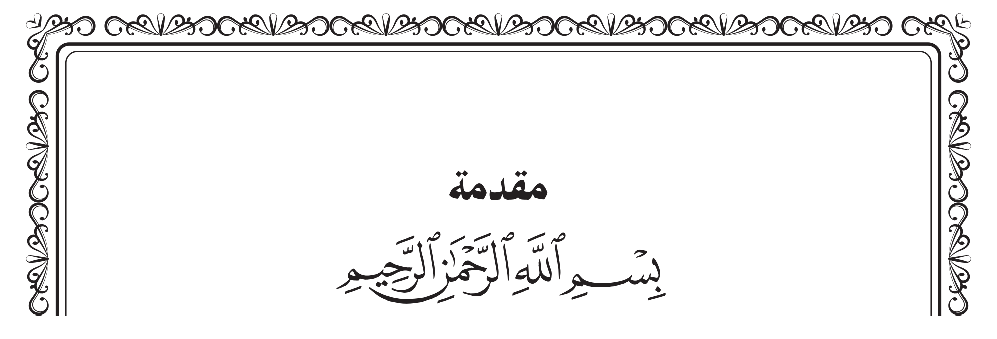
مُوجزُ النّحْوِ

بشَواهِدِ القُرآنِ والحَديثِ والشّعرِ

تأليفُ الدّكتور
محمّد خليل الزّرّوق

دارُ اللُّبابِ


بسم الله الرحمن الرحيم



سألني: ما الحاجة إلى هذا الكتاب؟ فقلت له: قد أَلَّفتُه لنفسي، فإن وَجد فيه غيري فائدة كان ذلك خيرًا. وكثيرٌ من الناس يفعل ذلك، بل أكثر التأليف يكون كذلك، إذ يفتقر الباحث إلى مرجع يُعِينه على عمله، فلا يجدُ ما يفي بغرضه، فيصنع ذلك الذي طلبه فلم يجده.

وحاجات الناس مختلفة، وكلٌّ ميسَّر لِمَا خُلق له، فقد كان يَعْنِيني حين أذاكر بعض الأصحاب والطلاب النحو أن أجِدَ الشاهد الحيَّ المستعمل، من القرآن العظيم، أو من الحديث الشريف، أو من الشعر القديم، ولا أكتفي بالمثال المصنوع، من زيد وعمرو والضرب والإكرام، وإن كانت هذه الأمثلة لا يُستغنى عنها في أحيان كثيرة، وتكون للإيضاح والتمهيد، وللشرح والتفهيم.

وقد كان القدماء من المؤلفين في النحو يستشهدون بكل هذه الأنواع من الشواهد، ولكنهم اعتنوا بالشواهد في المشكل والمختلَف فيه والنادر من الأساليب، وأقلُّوا في المعهود والمجمَع عليه والمستفيض.

وكان من همِّي أن أجد الشاهد لكل ذلك، من مبتدأ الباب إلى منتهاه، وكنت أرتابُ في المسألة حين لا يكون لها شاهد يُؤنَس به، وأرى ذلك دليلًا على قلة الاستعمال، أو أنها من المصطَنع الموضوع.

وكنت أرى الشواهد الحيَّة أولى بالاستشهاد، لأنها الدليل على صحة المسألة، ولأنها أعلق بالذهن، وأدعى إلى الحفظ، ولأنَّ في قَرْن الشاهد بالمسألة تفسيرًا للشاهد، وإعرابًا له.

والذي فتح باب الاستشهاد الواسع بهذه الأنواع الثلاثة ابنُ مالك ـ رحمه الله ـ لا سيَّما في كتابه: «**شرح التسهيل**»، ولم يتمَّه، وهو الذي أدخل إلى النحو شواهد لم تكن فيه، من دواوين الأدب، ومن العلوم الأخرى، ونقلها من باب إلى باب، وأكثر من الاستشهاد بالحديث، كما هو معلوم، ولم يكن مَنْ سبقه مكثرًا منه.

وقد نشأت فكرة هذا الكتاب عند إقرائي لكتاب: «**شرح قَطْر النَّدَى**» لابن هشام ـ رحمه الله ـ وهو كتاب مبارك، انتفعتُ به منذ الصِّغَر، وانتفع به كثير من الناس، وأقرأته مرارًا، ومن ذلك أني أقرأته لبعض معلمي القرآن الكريم في دروس أقامتها هيئة الأوقاف ببنغازي سنة ١٤١٥هـ (١٩٩٤)، فأمليت عليهم مهذَّبًا له، فحذفت منه اختلاف النحويين، واختلاف اللغات، وكلَّ مسألة لا شاهد لها في القرآن الكريم، ولا أثر لها في تقويم اللفظ، أو فهم المعنى، وزدت عليه الشواهد القرآنية الكثيرة، بإيراد ما لم يذكره، أو بتتميم ما لم يستشهد له.

ثم كتبتُ نواة هذا الكتاب الذي بين يديك سنة ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) واقتصرت فيه على شواهد القرآن الكريم، واستشهدت بالحديث وبالشعر فيما لم يكن له شاهد من القرآن.

ثم شغلتني عنه شواغل كثيرة، حتى فرغت له بعضَ الفراغ بين منتصف سنة ١٤٣٧هـ ومنتصف سنة ١٤٣٩هـ (أول ٢٠١٦ وأول ٢٠١٨)، وأعان الله على

إتمامه، وسرت فيه بخطة جديدة، إذ اجتهدت في الاستشهاد لكل المسائل بالقرآن والحديث والشعر قدر الطاقة.

واقتصرت في القرآن الكريم على القراءات السبع بحسب ما في كتاب «**التيسير**» للإمام الداني ـ رحمه الله ـ ولم أخرج عنها إلا قليلًا، وتجد نسبة القراءات إلى قرائها في الحاشية، واختصرت العبارة في كثير من المواضع فذكرت إحدى القراءتين حين يكون الخلاف واضحًا، على نحو ما قال الإمام الشاطبي:

وما كان ذا ضدٍّ فإني بضدِّه غَنِيٌّ، فزاحِمْ بالذَّكاء لِتَفْضُلا

وربما أوضحت القراءة بمصطلحات النحو، لأن الإمام الداني عوَّل على اللفظ فحسب، مراعاةً لمن لا يتقن العربية، وسدًّا لباب الاشتباه في ضبط القراءة.

وهذه الشواهد القرآنية جمعتها من كل مصدر يدلُّ عليها، من كتب النحو، ومن كتب علوم القرآن الكريم، ومن كتب العلم الأخرى، ومن الحفظ، ومن المعاجم المفهرسة لألفاظ القرآن الكريم، ومن محركات البحث الحاسوبية، ومن كتاب الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ـ رحمه الله ـ الذي سماه تواضعًا: «**دراسات لأسلوب القرآن الكريم**»، وحقه أن يسمَّى: الجمهرة النحوية الصرفية للقرآن الكريم.

فإذا كان للمسألة تعلقٌ باللفظ، وذلك في الأدوات والصِّيَغ الصرفية، فإن الشيخ ـ رحمه الله ـ أحصى ذلك، وبقيَ مجالٌ واسعٌ بعدَ ما ذكر لتفصيل المعاني والأنواع والاستعمالات.

وإذا كان تعلق المسألة بالمواقع النحوية، فإن كتاب الشيخ فهرسةٌ لما ورد

في مراجعه من الآي ولكلام العلماء عليها، فأما كتب النحو فعُمدتها في كتابه: «**كتاب سيبويه**»، و«**المقتضب**» للمبرد، و«**شرح ابن يعيش**» على المفصل، و«**شرح الرضي**» على الكافية، و«**مغني اللبيب**» لابن هشام. وأما كتب الإعراب فعمدتها فيه: «**تفسير الزمخشري**»، و«**إعراب العكبري**»، و«**البحر المحيط**» لأبي حيَّان، و«**حاشية الجَمل**» على الجلالين.

وعناية هؤلاء المؤلفين والمعربين في الغالب بالمشكلات والخفيَّات، لا بالواضحات، فالمعرِب لا يذكر كل مبتدأ أو خبر، ولا كل فاعل أو مفعول، ولا كل مضاف إليه أو مجرور، ولا كل حال أو تمييز، والمؤلف لا يستشهد لكل ذلك بالقرآن، ولذلك بقي مجالٌ واسعٌ في الإعراب والاستشهاد النحوي للاستنباط والاستخراج، فيما ذكروه وفيما لم يذكروه، وهو ما اجتهدتُ فيه، فجمعت ما وجدت وما استخرجت بعضَه إلى بعض، وفصَّلت المعاني والأنواع، وصنَّفت الآي عليها، وحقَّقت النظر في كثير من الأعاريب والمعاني، أو رجَّحت بعض الآراء.

وقد وُضع هذا العمل لمن لهم صلة وثيقة بالقرآن الكريم، يألفونه أو يحفظونه، ففيه كثير من الإشارات إلى الأشباه والنظائر اعتمادًا على المعرفة. وسُقْت الآي بقراءة الإمام نافع إن لم يكن الشاهد في قراءة بعينها، لأنها القراءة التي أقرأ بها.

وإذا كان في المسألة وَفْرَةٌ من الشواهد أكثرتُ منها وصنَّفتُها، ليَتَمَرَّن بها الطالب، ويعرفَ إعرابَها القارئ. وحاولت أن أجاري ابن هشام ـ رحمه الله ـ في تفنُّنه في إيراد الشواهد القرآنية، وقد شرحت ذلك في بحثي الموسوم:

«**فـن الاستشـهاد بالقـرآن الكريم عند ابن هشـام**»، وهو منشـور على الشـبكة، وفي غيـر مجلة.

وفـي الحديـث الشـريف اعتمـدت علـى صحيحـي «**البخـاري**» و«**مسـلم**»، وحرصـت علـى نسـبة اللفـظ إلـى راويه فـي الغالـب، وعلـى تمييز مـا اتفقـا عليه ممـا انفـرد به أحدهمـا، ولم أَخْـرُج عنهمـا إلا قليـلًا. وانتفعت بكتاب ابـن مالك: «**شـواهد التصحيـح والتوضيـح لمشـكلات الجامـع الصحيـح**»، وما فيـه قليلٌ من كثير .

وفي الشعر كان عمدتي «**الحماسة**» لأبي تمام في الغالب، فإن لم أجد فيها البغية رجعتُ إلى «**أشعار الهذليين**»، و«**المفضليات**» و«**الأصمعيات**»، وربما خرَجْتُ عن كل ذلك إلى مختارات ودواوين أخرى. ونسبتُ الشعر إلى صاحبه في الحاشية، وذكرت طبقته جاهليًّا أو مخضرمًا أو إسلاميًّا أو مُحْدَثًا، وتابعت العلماء في هذا الباب، ودَلَلْتُ على تحقيقاتهم فيما اختُلف فيه، وعنَّتْ لي في مواضع أبحاثٌ في نسبة الشعر وتخريجه ذكرتها، وإذا تكرر البيت وكان الكلام عليه قليلًا أعدته. ولك أن تعد هذه الحاشية كتابًا آخر، ففيها كثير من الشرح والتفصيل.

ولم يكن استقصاء تخريج الشعر من همِّي، ولكني في كل شاهد ذكرت أَوْلى مصادره به، لأنه الأقدم أو الأوثق أو الأشهر، أو لأنَّ مَنْ بعده أخذ عنه، وحرَصت مع ما سلف من أصول المنتخَبات أن أردَّ الشاهد إلى «**الكامل**» و«**أمالي القالي**» و«**الأغاني**» إن كان فيهن، ثم «**عيون الأخبار**» و«**الشعر والشعراء**» و«**العقد**»، ثم سائر المراجع. وانتفعت بتخريج المخرِّجين للمنتخَبات والمجاميع والدواوين. وإذا قلت: الحماسة بلا قيد، فهي حماسة أبي تمام، وإذا قلت: الأمالي بلا قيد، فهي

أمالي القالي. وقد تخففت في أكثر المواضع من ذكر الصفحات لا سيَّما في الكتب المفهرسة. وإذا كان صاحب الشعر من أصحاب الدواوين المشهورة فالسكوت عليه دليل على أنه في الديوان.

وإذا كان البيت مستشهَدًا به في كتب النحو أو كتب اللغة ذكرتُ مَن استشهد به في أغلب المواضع، متحريًّا أن يكون أصلًا يأخذ عنه مَن بعده. وليس كلُّ ما دَلَلْت على المستشهِد به من النحويين أخذتُه عنه، لأنه يقع أن آخذَ البيت من دواوين الشعر ثم أجدَه مستشهَدًا به في كتب النحو، ويقع أيضًا أن آخذه من كتب النحو، ثم أستوثق منه في دواوين الشعر. كلاهما يكون.

وكنت في إثباتي للشواهد الشعرية أتخيَّر الأشهر أو الأسهل في اللفظ، والأوضح أو الأنفع في المعنى، وربما احتاج المعنى إلى ذكر البيتين والأبيات، أو استجدتُ الشعر، أو وجدت في بقيته شواهد أخرى للمسألة أو الباب، فأسوق كل ذلك. وشرحت الغريب من ألفاظ الشعر، أو المشكل من معانيه، بأوجز عبارة.

وفي المسائل كانت عنايتي بما له أثر في اللفظ أو المعنى، أي في النطق أو الفهم، وأضربتُ عما سوى ذلك، من المناقشات النظرية، والعلل البعيدة الظنية، والتحكُّمات والافتراضات التي لا واقع لها في الاستعمال، وستجد في هذا الكتاب كثيرًا من الاختيارت والتحقيقات مبنيَّة على هذا الأصل، وستجد أيضًا كثيرًا من المعاني المستنبَطة والمفصَّلة، والاستعمالات المستخرَجة من الشواهد، لا سيَّما في معاني الأدوات ووظائفها.

وقد عُنيت بالأمثلة المأثورة لا سيَّما عن سيبويه ـ رحمه الله ـ فما كان مثالًا موضوعًا ـ وهو قليل ـ أخليته من علامة التنصيص، وما كان مثالًا للنحويين الأوائل أو تركيبًا مأثورًا عن العرب جعلته بين هاتين الحاصرتين « »، وهما أيضًا للأحاديث النبوية، وكل منقول منصوص، لأَمِيزَه عن الكلمات والآيات القرآنية، فلها هذان القوسان ﴿ ﴾ مع إشباع الخط، وفي شواهد الحديث والشعر يكون الإشباع لكلمة الشاهد فحسب، وفي الحاشية يكون هذان القوسان ( ) للألفاظ المشروحة من الشواهد للفت النظر إليها.

وقد اهتديت بأبواب «**الألفية**» وشروحها، وبمسائل شرحَيْ «**قطر النَّدى**» و«**شذور الذهب**». وهذه الأبواب والمسائل قَدْرٌ قليل من النحو يفيد المتوسّطين الذين شَدَوُا المبادئ والأصول. فإن لقي هذا الكتاب قبولًا، واحتاج إلى توسعة وزيادة، فعلت ذلك، إن شاء الله. وإن وجده أهل العلم نافعًا، ثم رأوا فيه خللًا، فإني ألتمس منهم أن يدلوني عليه، فإني أصلحه، إن شاء الله.

ويمكن أن يَنتفع بهذا الكتاب مُعَلِّمُ النحو في تعليمه، فيكون له وفرة من الشواهد تُعِينه على الشرح والإيضاح، وواضعو الكتب التعليمية يتخيرون ما يلائم منهجهم في الأبواب والتطبيق، ويمكن أن يكون هو نفسه منهجًا لدارسي علوم القرآن الكريم أو علوم الحديث الشريف أو علوم العربية والأدب.

وإني لأشكر لأخي الأستاذ الشيخ أشرف اليِدِّري اليدَ التي أسداها إليَّ بمراجعة الآي في الكتاب، فدَلَّني على كثير من السهو، وأشكر لأخي الدكتور الشيخ مجيد حِبْرِيشة، فقد راجع الكتاب ونبَّهني على كثير مما يقتضي المراجعة، فجزاهما الله عني خيرًا. وأشكر القائمين على دار اللباب عنايتهم بالكتاب، وحسن

إخراجهم لـه، وتخريجهم لآياتـه، وفقهم الله إلـى كل خير. وكان تخريـج الآي على العـدّ الكوفي المستعمل فـي المصاحـف برواية حفص.

﴿ربِّ أوْزِعْنـي أن أشـكرَ نعمتَـك التي أنعمتَ علـيَّ وعلى والـديَّ وأن أعملَ صالحًـا ترضـاه، وأصلِحْ لـي فـي ذُرِّيتي، إنـي تُبْـتُ إليك، وإنـي من المسـلمين﴾ [الأحقاف: ١٥].

اللهـم، اجعـل القـرآن العظيـم ربيـع قلبـي، ونـور بصـري، وجِـلاء حزنـي، وذَهـاب همـي. اللهـم، علِّمنـي منه ما جهلـت، وذكِّرنـي منه مـا نُسِّـيت، وارزقني تلاوتَـه آنـاءَ الليـل وأطـرافَ النهار علـى الوجه الـذي يُرضيك عني. اللهـم، اجعل القـرآن حجـةً لـي لا عليّ.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين، والحمد لله رب العالمين.

محمد خليل الزَّرُّوق

٢٠ رجب ١٤٣٩ = ٢٨/ ٣/ ٢٠١٨

* * *

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع		الصفحة

الموضوع		الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع		الصفحة

الموضوع	الصفحة

***